

## التزام النحاة بالشواهد الشعرية النحوية زمانياً

د. حسن منصور أحمد سوركتي (\*)

أ. أحمد رياض منصور (\*\*)

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبي الله الكريم، محمد ابن عبد الله الصادق الأمين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، أما بعد، فإنَّ الشواهد الشعرية من الموضوعات التي اهتمَّ بها علماء النحو العربي قداماؤهم ومحدثوهم، ووضعوا لها قواعد وشروطاً للاستشهاد بها في قاعدة نحوية، ولم يكتفوا بذلك بل وضعوا لها قيوداً زمانية، وحتى تتضح هذه الأمور جاء هذا البحث تحت عنوان: ( التزام النحاة بالشواهد الشعرية النحوية زمانياً)، وقد قُسمَ إلى مبحثين، الأول منهما عنوانه: التزام النحاة بالشواهد الشعرية زمانياً، والثاني تحت عنوان: موقف النحاة المعاصرين من التقيّد بالإطار الزمني، وقد خرج البحث بنتائج وتوصيات، ودُكرت في حواشيه المصادر والمراجع التي أُعتمد عليها.

التزام النحاة بالشواهد الشعرية زمانياً:

إنَّ الشواهد الشعرية في القاعدة النحوية كثيرة، وهي مبثوثة في ثنايا مظانِّ النحو

(\*) أستاذ مشارك بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

(\*\*) باحث بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

العربي واللغة قديمها وحديثها، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل هذه الشواهد الشعرية محدودة بزمان معين؟ إن الباحث وهو يقرأ ويتابع لاحظ أن النحاة واللغويين الذين قعدوا القواعد، وأسسوا لهذا العلم النفيس، وأصلوا الأصول التي بنوا عليها علمهم في الأخذ والترك من الشواهد الشعرية خاصة لم يكونوا على قلب رجل واحد، ولم يرموا عن قوس واحدة، ولم تنتظم قواعدهم الانتظام الأمثل، بل كانت هناك ثغرات وعثرات في أخذهم عن الشعراء والرؤاة، وهناك خلل في تطبيق القواعد في الأخذ نجمت أحياناً عن الأهواء الشخصية التي يجب أن يتبرأ منها العالم الحصيف والأمين.

سنرى كيف ضعّف اللغويون والنحاة الشاهد الشعري وقائله حسب آراء اعتقدوها، وحدود رسموها، ونظريات نادوا بها.

#### أولاً- الزمن:

نبدأ من النهاية مع العلماء الأقدمين مع الأديب المؤرخ صاحب الخزانة الشهير (خزانة الأدب) عبد القادر البغدادي الذي عاش في القرن الحادي العشر الهجري الذي وضع الصيغة الأوفى في ثوبها النهائي للاحتجاج بالشاهد الشعري حسب قوالب حدها من خلال متابعته لعلماء النحو والأدب واللغة السابقين والمعاصرين له، فكان الكلام عنده نوعان: شعر وغيره، والشعر ينقسم حسب رأي العلماء إلى طبقات أربع<sup>(١)</sup>.

(١) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون طبعة بولاق ١٩٦٧م ج: ١ ص: ٦٤٥.

أ- الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم شعراء قبل الإسلام ك (امرئ القيس والأعشى).

ب- الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ك (لبيد وحسان).

ج- الطبقة الثالثة: "المتقدمون" ويقال لهم "الإسلاميون" وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ك (جرير والفرزدق).

د- الطبقة الرابعة: (المولدون) ويقال لهم: "المحدثون" وهم من بعدهم إلى زماننا ك (بشار بن برد وأبي نواس).

فالتبقيتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهما ثم يقول:

"وأما الرابعة: فالصحيح ألا يُستشهد بكلامهم مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام الموثوق منهم. واختاره (الزّخشي)، فإنه استشهد بشعر (أبي تمام) في عدة مواضع من هذا الشرح"<sup>(١)</sup>.

وأما النثر من كلام العرب فيذكر صاحب (الخزانة) أنه يحتج بما قاله الطبقات الثلاث الأولى حيث يقول: "وأما قائل الثاني ( أي النوع الثاني من الكلام وهو النثر) فهو إما قول الله تبارك وتعالى ... وإما بعض إحدى الطبقات الثلاث الأولى من

(١) الخزانة: ج ١: ص: ٦٤٥.

طبقات الشعراء التي قدمناها<sup>(١)</sup>.

هذه القواعد (قواعد الاحتجاج) التي أصلها (البغدادية)، ودرج عليها كثير من النحاة واللغويين؛ وقد كان البغدادي -رحمه الله- وهو يتوصل لهذه القواعد يرى أنَّ كثيراً من اللغويين والنحاة لم يلتزموا بها، وأنَّ كثيراً من النحاة أخذوا منها ما أرادوه، وتركوا منها ما لم يوافق آراءهم ومبتغاهم، ولم يناسب عقولهم وأفئدتهم، فدخل الهوى الشخصي في لب الدراسة فأفسدها أيما إفساد.

بقي العلماء على صلة بالبادية وأهلها يأخذون منهم إلى أواسط القرن الرابع الهجري فـ (ابن جني) (ت ٣٩٢ هـ) يروي عن بعض الأعراب الذين لم تفسد لغتهم متبعاً في ذلك منهج سلفه من اللغويين والنحويين، وكان له منهجه (الخاص) في التثبت من صدق تحيّر البدوي الذي يأخذ عنه<sup>(٢)</sup>. ومن الذين أخذ عنهم، وكان يثق بلغتهم "أبو عبد الله الشَّجْري" ويصفه بقوله: "قلما رأيت بدوياً أفصح منه<sup>(٣)</sup>".

ويعلن (ابن جني): إنَّ الفصاحة بين البدو كانت في عهده. يقول: "لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك ما يرد منها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا. لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما

(١) المصدر نفسه ص: ٩.

(٢) الخصائص، لابن جني، طبعة دار الكتاب. تحقيق الأستاذ محمد علي النجار. ج ١ طبعة ثانية ١٩٥٢. ج ٢ الطبعة الثانية ١٩٥٥. ج ٣ الطبعة الأولى ١٩٥٦. ج ٢: ص ٥.

(٣) الخصائص: ج ١ ص: ٧٦-٧٨.

ينقض ذلك، ويقدر فيه، وينال ويغض منه<sup>(١)</sup>.

إنَّ أقدم كتابين رائدين في النحو والاستشهاد بالشعر هما كتابا: (العين) لـ (الخليل بن أحمد الفراهيدي) (ت ١٦٠ هـ)، والكتاب لـ (سيبويه) (ت ١٨٠ هـ). وقد ألفا في الزمن المعروف بعصر الاحتجاج، أي قبل نهاية القرن الثاني الهجري. يحتاج (الخليل) بشعر (الفرزدق)<sup>(٢)</sup> و(جرير)<sup>(٣)</sup> المولدين في نظر (أبي عمرو بن العلاء). ويحتاج (الخليل) بشعر (الكميت)<sup>(٤)</sup> والطَّرماح<sup>(٥)</sup> اللذين أخرجهما (أبو عمرو بن العلاء والأصمعي) من حلبة الاحتجاج الزماني كما استشهد بشعر (بشار بن برد) الذي يُعد في نظر الجمهور أول شاعر خارج الإطار الزمني المحدد للاحتجاج. وهكذا لا يسير الخليل "الفراهيدي" وفق الخطة التي نادى بها "أبو عمرو بن العلاء"، ولا يطبق المبدأ الذي طالب بتطبيقه وهو ابن زمانه. أما "سيبويه" فيحتاج بشعر "الفرزدق وجرير والكميت والطَّرماح وبشار"<sup>(٦)</sup> أيضاً، وإن اختلف في ذلك إذ أوَّل هذا الاحتجاج.

(١) المصدر نفسه: ج ٢: ص ٥.

(٢) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. عبد الله درويش سنة ١٩٦٧م ج ١ ص: ٨١-٨٧-٢٢٨-٣٠٨.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص: ٧٣-٧٩-١٣٧-١٤٠-١٨٠-٢٠٣-٢٢٤.

(٤) المصدر نفسه: ج ١ ص: ١٨٧-٢٠٧-٩٩-١٦٥.

(٥) المصدر نفسه: ج ١ ص: ١١٢-١١٨-١١٩-١٢٨-١٣٥-١٦٢-١٨٦.

(٦) كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو الملقب بسيبويه، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣٦٦هـ.

ج ١ ص: ٥٩-٦٣-٣٧٢-٤١٦. ج ٢: ص: ٣٠-٦٠-٤٠٣-٤٠٩-١١٢-٣١٧.

ويتلقى العلماء كتابي "العين" والكتاب" بعناية وحرص على مادتهما، بل لقد عدت شواهد "سيبويه" ثقة حتى ما لم يستطيعوا نسبته إلى قائل معين .  
وظفر كتاب "سيبويه" وشواهد بعناية الدارسين على نحو لم يشهده كتاب غيره، ووقفوا \_متعمدين\_ بالشعر الذي يحتج به عند الحدود التي وقف عندها "سيبويه" من غير قصد منه.

ومع الحظر الشديد، والمراقبة اليقظة تسلفت شواهد لـ "أبي نواس، وأبي تمام، والمتنبي، والمعري" فعرفت طريقها إلى كتب النحو، واغتفر لها هذا التسلل ببطاقة كُتِبَ عليها "للتمثيل والاستئناس" أو "الاحتجاج في المعاني" كما وجد هؤلاء النحويون من يدافع عنهم، ويلتمس لهم الأعذار للاحتجاج بشعر هؤلاء فيعللون استشهاد "سيبويه" بيت لـ "بشار" بخوف الأول من هجاء الثاني، ولكن لم يُنسب شيء من ذلك لـ "الخليل" مع استشهاد بيت لـ "بشار" .

وقد لوح "ذو الرمة" لـ "أبي عمرو بن العلاء" بالهجاء ، وهذه فكان ذلك سبباً في جعله خاتمة الشعراء كما نُسب إلى "أبي عمرو بن العلاء"<sup>(١)</sup>.  
وليس الهجاء وحده والخوف منه سبباً في تخير اللغويين لشاعر بعينه، بل كان هناك مجاملة الحكام؛ وقد قيل: إنَّ سبب استشهاد الإمام "أبي علي الفارسي" (ت ٣٧٠هـ) في كتاب "الإيضاح" بقول "أبي تمام":

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولا

( 1 ) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ، شرح محمود محمد شاكر، طبعة دار المعارف . بيروت، د. ت: ص: ١٩٤ .

مع أن ذلك لم يكن من خلقه ولا من عاداته، وأن عضد الدولة بن بويه كان يحب هذا البيت، وينشده كثيراً، وكان للشيخ مكانة عظيمة عنده، حتى كان يقول: "أنا غلام أبي علي الفارسي في النحو".<sup>(١)</sup>

وهذا يجعلنا نؤكد وجود الدوافع الذاتية من خوف ومجاملة ليتحكما في احتجاج العلماء بشعر الشعراء.

و يقرر "ابن جني" أن "المبرد" (ت ٢٨٥هـ) استشهد بشعر "أبي تمام" في اللغة، وعلى ذلك أجاز لنفسه الاستشهاد بشعر غيره من المولدين في المعاني. قال في كتابه "المختص": (وإذا جاز لأبي العباس أن يحتج بأبي تمام في اللغة، كان الاحتجاج في المعاني بالمولد الآخر أشبه).<sup>(٢)</sup>

ويذكر "ابن جني" في الخصائص أن احتجاج "أبي العباس" بشعر "أبي تمام" في المعاني دون الألفاظ يقول: "وقد كان 'أبو العباس' وهو الكثير التعقب لجملة الناس احتج بشئ من شعر 'حبيب بن أوس الطائي' في كتابه 'الاشتقاق' لما كان غرضه منه معناه دون لفظه".<sup>(٣)</sup>

ومن المعلوم أن "ابن جني" ألّف "المختص" بعد "الخصائص" فما ورد في "المختص" مخالفا لما جاء في "الخصائص" مرده تصويب فكرة أو تعديل رأي، ومن

(١) المواهب الفتحية: الشيخ حمزة فتح الله - ط ١ - المطبعة الأميرية - ج ١: سنة ١٣٦٢ هـ - ج ١: ص ٥٦

(٢) المختص في تبين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق جمع من الأساتذة سنة ١٩٦٩ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج ١: ص ٣٣.

(٣) خزانة الأدب: ج ١ ص ٣٤٨.

ذلك نخرج بأمرين:

الأول: احتجاج "المبرد" بشعر "أبي تمام" في اللغة، والثاني: استشهاده بشعر المولدين فيما يتعلق بالمعاني. وعلى ذلك يستشهد "ابن جني" في كتابه "الخصائص" بأبيات لـ "أبي العتاهية، والمتني، والبحري"، وفي الحتسب يستشهد بـ "أبي تمام والمتني". أما "الزّخشي" (ت ٥٣٨هـ) فقد أجاز الاستشهاد بـ "أبي تمام" لأنّه من أئمة اللغة ورواتها، وقد استشهد "الرّضي" في شرح "الكافية" بشعر "أبي تمام"<sup>(١)</sup> وإذا تخطى "أبو تمام" الحواجز، فقد دارت بأذهان العلماء فكرة تخطي غيره لها كـ "أبي نواس" مثلاً، فـ "ابن جني" يشرح أرجوزته، ويصفه بمعرفة لغات العرب، وأيامها ومآثرها ووقائعها، ويتفرد بفنون الشعر يقول فيه "لولا ما غلب عليه من الهزل لاستشهد بكلامه"<sup>(٢)</sup>.

ويقول صاحب "المواهب الفتحية" إذا جاز الاستشهاد بشعر "أبي تمام" فلم لا يجوز الاستشهاد بشعر "ابن هانئ"<sup>(٣)</sup>.

وقد قال عنه "أبو عمرو الشيباني": "لولا أن "أبا نواس" أفسد بهذه الأقدار (يعني الخمر) لاحتججنا به؛ لأنّه كان محكم القول لا يخطئ". وتسلسل بيت لـ "أبي نواس" في شرح "الكافية للرّضي" وهو الشاهد الثالث

(١) خزانة الأدب: ج ١ ص: ٢٤ .

(٢) المواهب الفتحية: الشيخ حمزة فتح الله - ط ١ - المطبعة الأميرية - ج ١: سنة ١٣٦٢ هـ ص: ٥٧ .

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص: ٥٧ .



والخمسون في "خزانة الأدب" التي ينقل صاحبها "البغدادى" تعليق "أبي حيان" في مذكرته على بيت "أبي نواس" وهو قوله: "..... ولم أر لهذا البيت نظيراً في الإعراب إلا بيتاً في قصيدة "المتنبى" يمدح بها "عمار" ابن الطُّبرستاني<sup>(١)</sup>.

هل نلاحظ كيف ارتقى من بين "الأمثال" ليصبح شاهداً في بابه؟ أما ابن هشام فيذكر بيت "أبي نواس" الوارد في الكافية مقدماً له فيقول: "من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول "الحكمي"، ويذكر بيتاً آخر لـ "أبي نواس" وهو:<sup>(٢)</sup>

دع عنك لومي فإنَّ اللوم إغراء ودأوني بالتي كانت هي الداء

وتمتد شواهد "ابن هشام" إلى "المتنبى، وأبي العلاء المعري"، ويعلق الأمير في حاشيته على بيت "المتنبى" بقوله: "وهو مولد، وقصد به المصنف التمثيل لا (الاستشهاد)<sup>(٣)</sup>.

موقف النُّحاة المعاصرين من التَّقْيُّد بالإطار الزماني:

النُّحاة المعاصرون نظروا إلى آراء الأقدمين من النُّحاة في قضية الشاهد النحوي والتزامهم بالزمان؛ فكان لهم موقفٌ من ذلك، وقد جاء هذا المبحث ليوضح رأي هؤلاء العلماء في هذه القضية.

يرى المجمع اللغوي في القاهرة في العرب الموثوق بعريبتهم الذين تُعد لغتهم

(١) خزانة الأدب: ج ١ ص ٣٤٦.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: دمازن المبارك ومحمد علي حمدا لله، الطبعة السادسة، ١٩٨٥، الناشر: دار الفكر بيروت، ج ١ ص ١٣٠-١٣٨.

(٣) حاشية الأمير على المغني، للشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية. دت: نج ١ ص: ١٣.

المقياس الذي يُحتذى هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري، أما أهل البداية فإلى أواسط، أو أواخر القرن الرابع الهجري، وحجة المجمع في ذلك التحديد: "أن لغة العرب ظلت سليمة في بواديهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وفي حواضرهم حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وأن ما ظهر من اللحن خلال تلك الفترة ضئيل يمكن الإغضاء عنه، والتيسير بإغفاله تجنباً لمشكلات تعوق اللُّغة، وتوقف تقدمها، والاستفادة منها. فمن الخير عنده الاقتصار في التحديد على تلك الفترة لأنها التي سلمت فيها اللُّغة أو كادت، ولأن الخطأ تدفق بعدها من ثغرات متعددة<sup>(١)</sup>."

وأضحى هذا القرار موضع جدل وخلاف، فقد قبله فريق، واعترض عليه فريق آخر: أما الذين قبلوه فقد رأوا ضرورة الالتزام بعصر معين تُعتبر لغته نموذجاً أعلى يجب أن يُحتذى بشكل دائم حتى لا يطمع في التوثيق من لا يستحق، وحتى لا تُفتح على اللُّغة أبواب من البلاء تؤدي بها إلى الفناء. ويرى أصحاب قبول القرار أنهم لا يضيّقون على المشتغلين بالأدب واللُّغة، لأن أولئك لديهم من وسائل التوسعة والتيسير ما يفتح الطريق لهم، ويبيح لهم التحرر في غير إبلاحة ولا جمود.

أما المعارضون فإنهم لا يعارضون رأي المجمع فحسب، بل يعارضون فكرة التحديد الزماني جملة، ولكنهم لا ينهجون طريقاً واحداً في ذلك، منهم من يناهز بأن تكون الزعامة الأدبية كافية للتوثيق، ومنهم من يرى أن ينظر المجمع في آثار أدبائنا من كتاب

(١) اللُّغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، سنة ١٩٦٦م: ص ٢٤-٢٥.

وشعراء، وربما حسن أن يقتصر على من مضى به التاريخ مدة لا تجعل للمودة أو غيرها شبهة الأثر في الحكم؛ فمن رأى المجمع أسلوب واستقامة عربيته وثقته، وجعل قوله مددا للغة، وحجة فيها.

ومنهم من يرى أن يمتد التوثيق إلى المعاصرين مع قصره على الكهول والشيوخ من المعاصرين، والسابقين من لهم شهرة دائمة، ومكانة مرموقة.

ومنهم من يرى "أن تقييد النحاة الاستشهاد باللغة بعصر معين، والاقتصار في الدراسة على مادة اللغة في ذلك العصر لم يكن من وجهة النظر اللغوية الحديثة صحيحة؛ لأن ذلك - فيما نفهم - قد قام على اعتبار لغة هذا العصر في الحاضر أو البادية من اللغة المثالية، وبعده انحدرت اللغة في طريق اللحن والفساد.

والحق أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لواقع اللغة العربية نثراً وشعراً في عصورنا المختلفة إذا أخذ في الاعتبار العرف الاجتماعي في اللغة، واختلاف استعمال مستوى الفصحى عن مستوى اللهجات، وإذا خصصت النظرة بالفصحى وحدها فإن تتابع نصوصها التي بين أيدينا من الشعراء والنثرين بعد توقف الاستشهاد يتضح منه أنها حافظت على مستوى من الصحة والسلامة - إلا إذا وُضعت في إطار عصرها - لا يفضلها ما وثقه النحاة من مادة اللغة في عصر الاستشهاد، ولنا أن نراجع دواوين شعراء كـ "العباس بن الأحنف" (ت ١٩٢هـ) و"أبي نواس" (ت ١٩٨هـ) و"أبي العتاهية" (ت ٢١١هـ) و"أبي تمام" (ت ٢٢١هـ) و"ابن الرومي" (ت ٢٨٣هـ) و"البحري" (ت ٣١٥هـ) و"ابن المعتز" (ت ٢٩٦هـ) و"المتنبي" (ت ٣٥٤هـ) و"أبي

فراس" (ت ٣٥٧هـ) و"أبي العلاء المعري" (ت ٤٤٧هـ) ومن النّثرين: "الجاحظ" (ت ٢٥٥هـ) و"الإمام الشّافعي" و"ابن قتيبة" و"أبو العلاء المعري" وغيرهم في القديم والحديث، وسوف يتضح لنا من الدرس مدى التزام هذه المادة اللّغوية لمستوى صواب الفصحى في عَصْرِ الاستشهاد التي حجزت الدّراسة عن متابعة هذه المادة اللّغوية الّتي تمثل الفصحى في عصرها أتمّ تمثيل، ولم تفتقد الفصحى في تاريخها الطّويل شعراء وناثرون يمثلون مستواها في عصورهم حتى وقتنا الحاضر - بصرف النّظر عن فكرة السّليقة والخليقة فقد تبين الرّأي عنها فيما سبق - وإن افتقدت الدّراسة الوصفية التي تتابع هذا التّطور بالاستقراء والتّقعيد<sup>(١)</sup>.

ولا زال الجمع اللّغوي تسيطر عليه فكرة أنّ المثل الأعلى من الكمال اللّغوي يتمثل في لغة العصر الماضي السّحيق، ويرى علماء اللّغة المعاصرون أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعية، وأنّ التّطور أمر طَبْعِيٌّ كبقية الظّواهر الاجتماعية، فلكل عصر لغته المثالية الّتي تُعد مخالفتها في ذلك العصر مخالفة للمألوف من اللّغة مكتوبة أم منطوقة، والجمع لم يختلف في ذلك عن قدماء اللّغويين في هذا التّصور.

أما الذين ينادون بأن تكون الزّعامة الأدبيّة كافية للتوثيق، فما زال الغموض يسيطر على مبدئهم؛ لأنّ ملامح الزّعامة الأدبيّة غير محددة الملامح، ولا واضحة الحدود، وهي خاضعة لخلافات لا حصر لها، ... وإذا تذكرنا ما حكم به العلماء والنّقاد القدماء لشاعر مُفضّلٍ عليه على شاعر آخر، لأدركنا مدى تسلط الأحكام الدّاتية في ذلك

(١) الرواية والاستشهاد باللّغة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م: د. محمد عيد، ص ٢٦٧-٢٦٨.

الميدان، وقد يكون ذلك مدعاة لصراع دون طائل، وأن الموازنة بين "أبي تمام والبحري"، و"الوساطة بين المتنبي وخصومه" دليل على ذلك.

ولا يوافق الأستاذ "عباس حسن" على المبدأ السابق فيقول راداً عليه: "غاب عن هؤلاء السّاخطين أن من يسمونهم زعماء البيان لا يستحقون هذه التسمية، والاتصاف بمدلولها إلا إذا صحت لغتهم، واستقام لسانهم، ولن يتم لهم هذا إلا إذا جروا على النمط العربي السليم، واتبعوا أصوله. ومتى فعلوا ذلك صاروا عرباً بلغتهم<sup>(١)</sup>."

ويبدو أن الأستاذ "عباس حسن" يضع مقاييس للزعامة الأدبية حتى يرجع بأصحاب هذا الرأي إلى قرار المجمع، وهي صحة اللغة واستقامة اللسان جرياً على النمط العربي السليم واتباع أصوله، ولكنه سريعاً ما ينفي هذه المقاييس حين يقول: "وشيء آخر كان حقيقاً بالتدبير والاعتبار هو أن مؤهلات الزعامة الأدبية، والتوثيق اللغوي لا ضابط لها ولا تقويم، وليس لها من العلائم الموضحة، والأوصاف المخصصة ما يجعل جمهور المثقفين يعرفها، ويحكم بها على شخص دون آخر من غير أن يثير حكمه جدلاً وحنقاً وحيفاً<sup>(٢)</sup>."

ويحاول الفريق الثاني إزالة الفوضى والخلاف في توثيق الأديب، فيسند ذلك للمجمع ليوثق من يرى فيه صحة الأسلوب، واستقامة العربية، كما يحاول أن يبعد

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ص ٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

التأثير الشخصي، والهوى والمودة عن الأحكام الصادرة بالتوثيق، فيطالب أن تقتصر على من مضى به التاريخ مدة "وهم بذلك يسلكون مسلك العلماء بالنسبة لعصرهم إذ وثقوا القدماء باتفاق، والمعاصرين لهم في شيء من الخلاف كما ذكرنا. وكأنهم بذلك يريدون ألا نقف عند الحدود التي وقف عندها القدماء، بل نفعل كما فعلوا، ولكنهم يجعلون صحة الأسلوب، واستقامة العربية هما أساسا التوثيق، ولكن متى يُحكم بصحة الأسلوب واستقامة العربية؟! إن كان المرجع موافقته للأساليب القديمة والتزامها فإن هذا الرأي يؤول إلى قرار الجمع السابق، وكأن هؤلاء لم يأتوا بجديد، أما إذا أُريد بصحة الأسلوب موافقته للمستوى الصوابي المعاصر، وتمثيله للعربية المعاصرة فعندئذ يكون الرأي قد أضاف جديداً حقاً.

أما قصر الاحتجاج بالمعاصرين لنا على الشيوخ دون الشباب، فلا يصح أن يكون منهجاً للدراسة اللغوية، بالإضافة إلى أنها أمور لا ضوابط لها، ولسنا ندري حدود تلك الشيوخ، ولا معالم الشهرة والديوع.

أما الرأي الأخير فما زال فيه شيء يحتاج إلى إيضاح، وهو "اختيار نماذج موثقة" فما المراد هنا بالتوثيق؟! ومتى يكون النص موثقاً؟! إنه إذا أُريد بالتوثيق موافقة النص للمقاييس التي سادت عصور الاحتجاج كما قررها القدماء، وكما رأى الجمع. فإن هذا الرأي لم يأت بجديد أيضاً، وقد ذكرنا سابقاً من النصوص ما يدل على أن بعض النحويين قالوا بهذا الرأي بالنسبة للمولدين والمحدثين.

وإننا لنرى أن التطور من قوانين اللغة، ولا توجد لغة جامدة لا تتغير، وكل مرحلة

من مراحل تطورها جديرة بالدرس ما دامت تعبر عن حاجات المجتمع وعاداته وتقاليده، وإن تصور القدماء ومن تابعهم أن اللغة كانت في عصر ما لغة مثالية، ثم بدأت تسير نحو التدهور والانحطاط تصور لا نُسلم به، لأن اللغة المثالية هي التي تمثل مستوى الصواب اللغوي في العصر الذي صدرت فيه، ويتحقق المستوى الصوابي اللغوي باكتمال عنصرين هما: عنصر الوضوح الذي يسد الحاجة اللغوية، أو المعنى الوظيفي، وعنصر المطابقة الذي يسد الحاجة الاجتماعية أو المعنى الاجتماعي. وإذا أُريد بالنص اللغوي أن يكون نصاً أدبياً، وجب أن يُراعى فيه إلى جانب العنصرين السابقين عنصر ثالث هو عنصر الجمال وبه يسد النص الحاجة الجمالية الفنية<sup>(١)</sup>.

لكل عصر لغته المثالية في الأدب شعراً ونثراً لذا يجب أن ندرس لغتنا في عصورها المختلفة صرفاً ونحواً ومعجماً ودلالةً، ويوجب هذا عدم التقييد بعصور الاحتجاج التي جعلت الروايات القديمة مقاييس متحجرة كان من الواجب في رأي النحويين على طلاب الفصاحة أن يحتذوها كما فصل ثيابها النحلة الأقدمون بما فيها من تفصيلات وفروع ولغيات ولهجات قبلية سكنت كتب النحو شواهد يتيمة ولم تتكرر فيما بعد.

ويرى الدكتور "عفيف دمشقية" أن توقف الاستشهاد حيث وقف به علماء اللغة والنحو منتصف القرن الثاني الهجري "تعسف" أخل بصحة الأخذ من مناهل اللغة الفياضة التي امتدت أزماناً، وقد قرر ذلك علماء لغة أقدمون، مما فوت على العربية

(١) يُنظر اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان. مطبعة الرسالة، القاهرة، سنة ١٩٥٨م، ص ٥٧.

ثروة من اللغة: أساليب، وقواعد، وجماليات، وأخلاقيات.

وبلاحظ د. دمشقية: أنَّ قضية "الخلوص من شوائب" العجمة" أثرت كثيراً في استبعاد العديد من الأدباء مع أنَّ الكثير من الأدباء المعتمدين الذين احتج العلماء بأقوالهم قد استخدموا ألفاظاً أعجمية في أشعارهم، وأنَّ القرآن الكريم وهو الذروة في الفصاحة والبلاغة العربيَّة لم يستعمل على استخدام ألفاظٍ أعجميَّة من لغات عدة كان أهل العربيَّة قد استخدموها، وألفتها أذواقهم.

ويدلل د. دمشقية على أنَّ الشعراء المستشهد بشعرهم -جاهلييهم ومخضرميهم- لم يتورعوا عن استخدام الألفاظ الأعجميَّة في أشعارهم، فمن أين لهم بها، ومن أين لهم أن يدخلوها في كلامهم، لو لم تكن قد باتت في صلب لغتهم وصميمها؟ قال "الجواليقي" في كتابه "المعرب من الكلام الأعجمي":

"وذكر "أبو حاتم أن "رؤبة بن العجاج"، والفصحاء، كـ "الأعشى" وغيره، ربما استعاروا الكلمة من كلام العجم للقافية لتُستطرف"<sup>(١)</sup>.

(ولا نظننا بحاجة إلى التعليل على -تعليل- "أبي حاتم" بأكثر من إيراد بعض الأمثلة من الشعر الجاهلي، لنؤكد أن استعارة الشعراء الألفاظ الأعجميَّة لم يكن دائماً بقصد أن تُستطرف القافية. وهذه طائفة من الاستعارات نسوقها على سبيل المثال لا الحصر:

استخدم "الأعشى" بيتاً واحد "حشواً"، لفظي: "الأرنج"، وهو جلد أسود،

(١) المعرب للجواليقي، ص: ٩، ط: ليبزغ، سنة ١٨٩٧ م.



ولفظه معرّب "رنده"، و"الديابوذ"، وهو ثوب منسوج بنيرين، ولفظه معرّب "دوبوز"... قال:

عليه "ديابوذ" تسربل تحته "أرندج" إسكافٍ يخالط عظماً<sup>(١)</sup>  
وقال:

فإني ورب الساجدين عشيّة وما صك ناقوس النصارى أبيلها<sup>(٢)</sup>  
و"الأبيل" الراهب، فارسي معرّب.  
وقال لبید:

وتضيء في وجه الظلام منيرة "كجمانة" البحري سلّ نظامها<sup>(٣)</sup>  
و"الجمانة" خرزة من فضة مثل اللؤلؤ، فارسية معربة تكلمت بها العرب قديماً.  
وقال "أبو داود الإيادي" وهو شاعر جاهلي:

ولقد كان ذا كتائب خضر وبلاطٍ يشاد "بالآجرون"<sup>(٤)</sup>  
و"الآجرون" لغة في "الآجر" المعربة عن الفارسية.  
واستخدم "الحطيئة" لفظ "البوصي" فقال:

وهند أتى من دونها ذو غوارب يقمص بـ "البوصي" معروف ورد<sup>(٥)</sup>

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٦. والعظم نوع من الشجر يُخضب به.

(٢) المعرّب للجواليقي ص ٣١. وير صاحب النّهاية أن الكلمة عربيّة، وأن التّأبيل معناها التنسك.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ١١٥.

(٤) المعرّب للجواليقي، ص ٢١.

(٥) المرجع السابق نفسه ص ٥٤ ويقال قمص البحر بالسفينة إذا حركها الموج، والمعروف البحر تراكم موحه

و"البوصي" نوع من السفن معرب "بوزي" بالفارسية.  
 وقال "البريق الهذلي" وهو من الشعراء المخضرمين:  
 بمرتجز كأن على ذراه ركاب الشأم يحملن "البهارا"<sup>(١)</sup>  
 و"البهار" اسم معرب واقع على شيء يوزن به.  
 وقال عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:  
 وهي زهراء مثل لؤلؤة الغوا ص ميزت من (جوهر) مكنون<sup>(٢)</sup>  
 و"الجوهر" فارسي معرب.  
 واستخدم العجاج الرّاجز ثلاثة ألفاظ أعجميّة معربة عن الفارسيّة:  
 كالخُص إذا جلله "الباري"  
 و: كما رأيت في الملاء "البردجا"  
 و: وكان ما اهتض الجحاف "بهرجا"  
 و"الباري" الحصير المنسوج، و"البردج" السبي، و"البهرج" الباطل<sup>(٣)</sup>  
 وقال ابنه "رؤبة بن العجاج":  
 كمرجل الصباغ جاش بقمه<sup>(٤)</sup>

وارتفع فصار له كالعرف

(١) المرجع نفسه ص ٦٢. والمرتجز من الارتجاز وهو صوت الرعد المتدارك

(٢) المعرب للجواليقي ص ٩٨

(٣) المعرب للجواليقي، ص ٤٧-٤٨. اهتض: كسر. الجحاف: المزاخرة في القتال.

(٤) المرجع السابق نفسه ص ٥٩

و"البقم" صبغ أحمر فارسي معرب.

وفي "الخصائص" لـ "ابن جني" في "باب في الشيء يُسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره"<sup>(١)</sup> أنه حفظت عن الشاعر "ابن أهرم الباهلي" منها: "البابوس" – يعني ولد الناقة وهو أعجمي<sup>٢</sup> وذلك في قوله:

حنت قلوصي إلى "بابوسها" جزعاً فما حنينك أم ما أنت والذكر

وقد عقب ابن جني بعد أن أثبت الحروف المحفوظة عن الشاعر بقوله: "والقول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها، وذلك لما ثبتت به فصاحة ابن أهرم." ونذكر هنا كلام "ابن جني" على أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"، واستشهاده بقول أستاذه "أبي علي الفارسي" بأنك إذا قلت: "طاب الخشكنان" فهذا من كلام العرب، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته في كلام العرب".<sup>(٢)</sup>

(١) الخصائص لابن جني ج ٢، ص ٢١ وما بعدها

(٢) الخصائص لابن جني الجزء الأول ص ٣٥٧.

### خاتمة البحث ونتائجه

- الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:
- فقد تمَّ بحمد الله وقوته هذا البحث المكون من مبحثين، هما: التزام النُّحاة بالشواهد الشعرية زمانياً، وموقف النُّحاة المعاصرين من هذا التقييد الزمني، ونسأل الله أن تكون مادته مدخلاً لمعرفة هذا الالتزام، ومن نتائج البحث:
- الاستشهاد بالشعر له قيدٌ زمنيٌّ في الاستشهاد به، أمّا النثر فهو خارج من هذا الإطار، وقد ذكر ذلك صاحب خزانة الأدب.
  - إذا قصد المعنى دون اللفظ فإنَّ الاستشهاد بالشعر يجوز حتى ولو خرج قائله من الزمن المقيد لذلك.
  - تقييد المجمع العلمي بالقاهرة بزمان للاحتجاج بالشواهد الشعرية إلى القرن الرابع الهجري، الحجة في ذلك أنَّ اللغة كانت سليمة ولم يشبها اللحن إلى ذلك الحين.
  - مسألة التقييد الزمني للشواهد الشعرية واللُّغوية وجد معارضين اختلفوا في تعليلهم، ولعلَّ صفوة قاعدتهم في ذلك اعتمادهم على ملجاء به ابن جني: "أنَّ ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب."